

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/IG.1/7  
22 December 2004  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة

بيروت، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند السادس (ج)

### تقرير حول السياسات السكانية في بلدان منطقة غربي آسيا

#### مقدمة

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية إلى تطور نهج معالجة قضايا السكان وبلورة الإطار المفاهيمي الذي تتدرج فيه. وقد انعقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي ناقشت قضايا السكان وعلاقتها بالتنمية والبيئة وحقوق الإنسان وأوضاع المرأة، وغيرها من المسائل المطروحة بحدّة على الساحة الدولية. ووضعت برامج عمل سعت حكومات دول العالم والمنظمات الدولية إلى الالتزام بتنفيذها في إطار شامل ومتكامل يقصد به تحسين نوعية حياة السكان الحاليين والأجيال المقبلة.

ومن الملاحظ أن عمل الإسكوا في مجال السكان قد تطور مع تطور المبادئ والمقاربات ومناهج التنمية. وبهذا الصدد يمكن التمييز بين مرحلتين ميزتا العمل السكاني، الأولى أكدت على أهمية التقديرات والتنبؤات السكانية حيث احتل الجانب الكمي للسكان الأولوية في عمل الإسكوا. أما المرحلة الثانية فهي التي أعقبت المؤتمر الدولي للسكان الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والذي اعتبر نقلة نوعية في مجال العمل السكاني حيث احتلت السياسات السكانية المتكاملة، مع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، الأولوية في العمل السكاني. أما ملامح المرحلة المقبلة للعمل السكاني فيمكن تحديدها في ضوء التغيرات الديموغرافية في بنية ومكونات السكان وضمن إطار سياسات سكانية تعمل على إحداث التوازن بين هذه التغيرات والتنمية. وفي ما يلي خلاصة مبسطة تحدد الإطار العام الذي تم بموجبه تطور العمل على السياسات السكانية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

## ألف - السياسات السكانية من منظور المؤتمرات الدولية

يعتبر المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤ أول لقاء دولي للسكان اشترك فيه مندوبون عن ١٣٦ دولة، جاءوا لمناقشة المشكلات السكانية المستجدة في العالم وإقرار "خطة العمل العالمية للسكان". وقد طرحت في هذا المؤتمر مفاهيم التحكم بالنمو السكاني وضرورة تحديد أهداف ديموغرافية كمية في السياسات والبرامج لمواجهة التحديات السكانية وانعكاساتها على التنمية، في مقابل بروز اتجاه دعا إلى تجاوز الدعوة إلى استخدام وسائل التحكم بالديناميات الديموغرافية واعتماد شعار "التنمية هي أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة". إلا أن التحول الأساس الذي تم إحرازه تركز على ناحيتين: الأولى معالجة المتغيرات الديموغرافية وما تبعها من متغيرات من خلال الإطار الاجتماعي والاقتصادي، والثانية وضع أهداف سكانية واسعة وشاملة.

وفي ظل التغيرات التي طاولت مواقف بعض الدول المتقدمة حيال الإشكاليات والتحديات السكانية والتنمية المحلية والدولية، انعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالسكان في مكسيكو في عام ١٩٨٤. تركزت أهداف المؤتمر على تقويم تنفيذ "خطة العمل العالمية للسكان" ومناقشة قضايا السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والتقدم الذي أحرزته المرأة من حيث تحسين مركزها وتعزيز دورها واشراكها بشكل كامل في عملية التنمية، والعلاقات المتبادلة بين كل هذه القضايا. وقد دفعت المناقشات التي دارت أثناء انعقاد المؤتمر وما بعده باتجاه تحول نسبي في مفهوم السياسة السكانية لتكريس المفهوم الواسع للسكان والتنمية والبيئة والعلاقات المتبادلة بينها.

وفي عام ١٩٩٤، جاء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ليشكل منعطفًا نحو نهج جديد يؤكد على الروابط العديدة بين السكان والتنمية ويركز على تلبية حاجات الأفراد رجالاً ونساء باعتبارها حقاً من حقوقهم. فالإنسان أصبح بموجب هذه المبادئ هدف التنمية ووسيلتها. من هنا تطورت السياسات السكانية بإطار ايديولوجي جديد يكرس مبادئ حقوق الإنسان ويقر بأن نوعية السكان هي الأساس في تحديد السياسات السكانية وليس إعداد السكان. انطلاقاً من هذه المبادئ، خلص المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى برنامج عمل يتضمن سياسات تستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان، وإجراءات لحث الدول على تبنيها وإدراجها في الأطر الاجتماعية والثقافية. وشدد المؤتمر على أن السياسات السكانية بمفهومها الحالي لا تتطوي بأي شكل من الأشكال على تخفيض أعداد السكان عن طريق تحقيق أهداف ديموغرافية، بل أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية التنمية بأكملها. فارتفاع معدلات الخصوبة لم يعد مشكلة كمية بل أصبح ينظر إليها باعتبارها مشكلة نوعية ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للمرأة والرجل، كما ترتبط بمستوى تنمية الموارد البشرية وبمستوى الفقر. بموجب هذا التحول في مقاربة قضايا السكان أصبحت السياسات التي تعمل على تمكين المرأة وتقليص الفجوة الاجتماعية والتاريخية بينها وبين الرجل، وسياسات القضاء على الفقر، كلها أصبحت أدوات تعمل على النهوض بقابلية الإنسان على البت في الخيارات العقلانية الخاصة بمناحي حياته المختلفة وبضمنها سلوكه الإنجابي وعدد أفراد أسرته وعدد الأطفال الذين يرغب في إنجابهم.

بذلك تكون قد أسندت لمؤتمر القاهرة الدولي الذي انعقد عام ١٩٩٤، صراحة، ولاية أوسع من ولاية مؤتمري السكان السابقين في شأن مسائل التنمية، الأمر الذي يعكس الوعي بأن السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة، هي مسائل وثيقة الارتباط بحيث لا يمكن بحث أي منها بمعزل عن الأخرى. لقد تمثل هدف مؤتمر القاهرة الرئيس في تحسين نوعية حياة السكان وضمان رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية البشرية، وذلك من خلال اعتماد سياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة تهدف إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وضمان حقوق

الإنسان. وقد ورد في موجز برنامج عمل هذا المؤتمر ان مفتاح النهج الجديد في معالجة قضايا السكان هو تمكين المرأة وتوفير خيارات اكثر أمامها من خلال توسيع إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والتشجيع على تنمية المهارات والعمل. ويحذ البرنامج إتاحة تنظيم الأسرة كجزء من نهج موسع في الصحة الإنجابية والحق في الإنجاب. كما يوصي بتبني مجموعة من الأهداف السكانية والإنمائية الهامة، بما في ذلك غايات نوعية وكمية متكافئة وذات أهمية حاسمة لتلك الأهداف، ومنها: النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والتعليم وبخاصة تعليم البنات، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. ويرتبط مفهوم الحق في الإنجاب والصحة الإنجابية، بحقوق الإنسان المعترف بها أصلاً في القوانين الوطنية وصكوك حقوق الإنسان الدولية وغيرها من صكوك الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتستند هذه الحقوق إلى الحق الأساس لكل الأزواج والأفراد في أن يقرروا بحرية وبمسؤولية عدد ما يريدونه من أطفال والفترات الفاصلة بين الإنجاب وتوقيت الإنجاب وفي ان يحصلوا على المعلومات والوسائل اللازمة لذلك.

إذن، يستمد العمل السكاني أسسه النظرية والبنوية من الأسس والمبادئ التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، وأكد أهمية دمج قضايا السكان في عملية التنمية من خلال وضع وإقرار سياسات وطنية على الصعيد الكلي غايتها الرئيسية تحقيق أهداف على صعيد الفرد والعائلة. فالتنمية أصبحت عملية متكاملة ومتزامنة مع النمو الاقتصادي وتستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان. وتعتمد هذه السياسات على عدم الفصل بين القضايا السكانية وقضايا التنمية انطلاقاً من أن عامل السكان لم يعد خارج نطاق عملية التنمية ولا يدخل في حساباتها إلا من خلال حساب متوسط دخل الفرد بل ان قضايا السكان هي جزء لا يتجزأ من هذه العملية تؤثر وتتأثر بها.

وبناءً على هذا المبدأ، أصبح من الضروري أن تترابط المعطيات السكانية مع معطيات التنمية المستدامة. فسياسات التخفيف من حدة الفقر وسياسات تضيق الفجوة بين المرأة والرجل في كافة المجالات وسياسات الهجرة وسياسات التشغيل والتعليم، ولا سيما تعليم البنات، وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتيسير سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية ومن ضمنها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، كلها سياسات سكانية إنمائية في آن واحد. إن مسائل السكان والتنمية متصلة ببعضها اتصالاً جوهرياً بحيث أن التقدم المحرز في أي مكون منها يؤدي إلى إدخال تحسينات في المكونات الأخرى.

في موازاة الأهمية التي أوليت للسياسات السكانية، ظهرت مسائل إجرائية اكتسبت أهمية مماثلة، وهي:

١- أصبح دور الحكومات مكملاً، إذ أنيطت مسؤوليات تنفيذ السياسات بأطراف متعددة من خلال إقامة شراكه واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساعدة في وضع الأهداف المتعلقة بالتنمية ورصدها وتنفيذها.

٢- أصبح تيسر المعلومات، كمياً ونوعياً، شرطاً أساسياً في وضع السياسات وتحسين كفاءة تنفيذها ورصد نتائجها العملية. فتوفر المعلومات والبيانات عن المعطيات التي تتناولها السياسات السكانية يساعد في عملية الرصد والتقييم، ويساعد على التنفيذ بأكثر قدر ممكن من الدقة.

٣- أصبح تعزيز الوعي بمسائل السكان والتنمية وصوغ وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية مهمة مشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبمشاركة البرلمانين، والهيئات المنتخبة محليا. ويجب ضمان توفير موارد بشرية مدربة، ومؤسسات مناسبة لتنسيق أنشطة السكان والتنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

#### باء- السياسات السكانية من منظور المؤتمرات العربية

وفي سياق مواكبة الجهود الدولية في معالجة قضايا السكان والتنمية وتنفيذ الأهداف التي نصت عليها خطط وبرامج العمل، تجلّى اهتمام البلدان العربية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في انعقاد المؤتمرات العربية المعنية بالسكان والتنمية لبلورة وجهات النظر العربية حيال التحديات السكانية التي تواجهها والتحضير للمؤتمرات الدولية.

ويعتبر إعلان عمان الثاني، الذي صدر عام ١٩٩٣ في سياق التحضير لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، وثيقة مرجعية تلخص مبادئ وأهداف السياسات السكانية العربية وتوصياتها التي رفعت إلى المؤتمر الدولي. وقد ورد في مقدمة هذا الإعلان ان البلدان العربية تشارك سائر البلدان النامية في ما تبذله من جهود لتحقيق نهضة حضارية تستهدف إرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الإنسان العربي من المشاركة في صنع الحياة على أرضه، حاضرا ومستقبلا، في إطار من العدل والديموقراطية وصيانة حقوق الإنسان، وتمكينه من الإسهام مع المجتمع الدولي في سعيه إلى السلام والتقدم والرخاء. وفي مسيرته لتحقيق هذه الأهداف، يشهد الوطن العربي تحولات اجتماعية واقتصادية ويواجه تحديات ومشكلات ومخاطر تستدعي حشد جهود المجتمع وطاقاته وإمكاناته وتأمين الحاجات الأساسية لسكانه في إطار التنمية.

وفي المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في بيروت عام ١٩٩٨، "أكد المجتمعون التزامهم بتنفيذ توصيات إعلان عمان الثاني وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع التسليم بان لكل بلد الحق السيادي في ان ينفذ التوصيات الواردة في برنامج العمل بما ينسجم مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية ومع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً".

#### جيم- السياسات السكانية من منظور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

بناءً على ما ورد ذكره، وانطلاقا من المبادئ الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ١٩٩٤، وبموجب مقررات إعلان عمان وبيروت، اعتبرت الإسكوا بأن مسألة إدماج القضايا السكانية مع التنمية وصياغة سياسات متكاملة تستهدف تحسين حياة الإنسان هي مسألة إستراتيجية تقتضيها الظروف الحالية للتنمية.

ان استمرار غياب السياسات المتكاملة التي تعمل على إحداث التوازنات بين الأبعاد المادية والإنسانية للتنمية استدعى ان تكثف الإسكوا جهودها للترويج لأهمية تبني السياسات المتكاملة والملائمة التي تعمل على تجاوز الاستراتيجيات السابقة التي اعتمدت الفصل بين مكونات التنمية. وانسجاما مع هذه المبادئ أولت الإسكوا مسألة السياسات السكانية أهمية أساسية، وذلك من خلال تشجيع البلدان وتمكينها من تنفيذ برامج عمل المؤتمرات الدولية للسكان، ومن خلال اتباع سياسات وبرامج مناسبة.

وفي هذا السياق تولت الإسكوا سلسلة من النشاطات التي استهدفت ما يلي:

(أ) توفير المعلومات الكافية التي تعمل على رصد السياسات السكانية في المنطقة وتحديد البلدان التي تعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للسكان؛ (ب) إجراء تحليل للمقارنات بين بلدان المنطقة؛ (ج) تسهيل مهام اللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في مجال تقويم السياسات السكانية واستراتيجياتها؛ (د) تعزيز دور الباحثين وصانعي القرار في مجال التحليل المقارن للسياسات السكانية. ولاحقاً تركزت حصيلة هذه النشاطات في إطلاق النسخة الأولى من نظام المعلومات السكانية في الدول العربية، وهو نظام إلكتروني يحاكي واقع السياسة السكانية في الدول العربية. أنشئ هذا النظام خصيصاً لرصد ومتابعة تنفيذ الغايات والأهداف السكانية المرسومة لمنتصف ونهاية العقد الحالي والتي خلص إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العمومية عام ١٩٩٩، وقمة الألفية للتنمية.

ويستوعب هذا النظام معلومات وافية عن السياسات السكانية والإجراءات القانونية والتشريعية التي تبنتها الدول العربية، ويربط بينها وبين المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تلك المتعلقة بأهداف الألفية الثالثة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: النمو الاقتصادي والعمالة والفقر، البيئة والموارد الطبيعية، الصحة العامة، صحة الأم والطفل، صحة الشباب والمراهقين، الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومرض نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمكين المرأة ومسؤوليات الرجل ومشاركته، الشراكة بين المعنيين، والإعلام والتثقيف والاتصال. ويوفر نظام معلومات السياسات السكانية أربعة أنواع من التقارير هي: (١) تقرير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات القانونية؛ (٢) تقرير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؛ (٣) تقارير متابعة التنفيذ؛ (٤) تقرير المواقف الحكومية من السياسات السكانية المتكاملة. ومع إطلاق النظام تم نشر مطوية باللغتين العربية والإنجليزية تحت عنوان: "نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية، رصد أهداف وغايات العقود الأولى للألفية الثالثة". وتوفر هذه المطوية المعلومات اللازمة عن خلفية النظام وأساسه النظرية ومنهجيته وإنجازاته المتوقعة.

وتأسيساً على المعلومات التي يوفرها النظام، وبهدف تحديد أنواع السياسات ومدى واقعيتها وإمكاناتها في الوصول إلى أهداف التنمية، تم العمل على نشر حزمتين للمعلومات. الحزمة الأولى (ESCWA/SDD/2003/Booklet.1) بعنوان "السياسات السكانية ومؤشراتها في العالم العربي" وتتضمن منشورين: الأول، يحدد الملامح الديمغرافية والاجتماعية لكل دولة من الدول العربية إضافة إلى نظرة الحكومة وسياساتها تجاه قضايا أساسية مثل معدلات الخصوبة ونمو السكان والهجرة الوافدة والتوزيع الجغرافي للسكان ومعدل الوفيات والعمر المتوقع عند الولادة. أما المنشور الثاني، فهو عبارة عن كتيب يعنى بتحليل مواقف الحكومات من القضايا السكانية والتطور التاريخي لهذه المواقف وذلك ضمن إطار تطور مفهوم السياسات السكانية ابتداءً من مؤتمر بوخارست الذي انعقد في مكسيكو عام ١٩٧٤ وانتهاءً بمؤتمر القاهرة الذي انعقد عام ١٩٩٤. أما الحزمة الثانية (ESCWA/SDD/2003/Booklet.4)، فتحتوي على قرص مدمج لـ "نظام معلومات السياسة السكانية في الدول العربية"، وعلى دراسة تحليلية بعنوان "ملامح السياسات في الدول العربية" تتناول تجارب الدول العربية في مجال وضع السياسات السكانية، وتحديد ملامح هذه السياسات، واستخلاص النهج التنموي والمؤسسي الذي تعتمده الدول في تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤. ولضمان الاستفادة الواسعة من النظام تم تطوير موقع إلكتروني خاص به، هو: <http://ppis.escwa.org.lb>.

وفي إطار رفع مستوى الكفاءات الوطنية في مجال صياغة السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها ودمجها في خطط التنمية، نظمت الإسكوا ورشات عمل إقليمية حول دمج السياسات السكانية مع التخطيط

للتنمية وذلك بالتعاون مع المركز الديمغرافي بالقاهرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة من ٢٨-٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

وفي نفس الإطار، نظمت الإسكوا اجتماعاً إقليمياً لفريق من الخبراء حول "إدماج الأبعاد السكانية في التخطيط للتنمية"، في شرم الشيخ (مصر) في الفترة من ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية. استهدف هذا الاجتماع تعبئة جهود متخذي القرار وتوجيهها نحو مسألة دمج قضايا السكان مع التنمية باعتبارها مسألة استراتيجية يمكن أن تساهم في التخفيف من الفقر وإحداث المساواة بين الجنسين والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. كما استهدف تبادل الخبرات بين الجهات المشاركة والتركيز على أهمية الدور المؤسسي والتشريعي والثقافي في إنجاح عملية الإدماج، وتعريف متخذي القرار بأهمية إيجاد البيئة الملائمة التي تساعد على تمويل خطط وبرامج التنمية. أما التوصيات فقد عكست آراء الخبراء في التأكيد على أهمية الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة العربية ودوره في تحقيق غايات وأهداف التنمية والسيطرة على النمو السكاني، وتحقيق التقدم النوعي في إطار تطبيق حقوق الإنسان بأبعادها كافة. كما تركزت على المطالبة بالسلام العادل في المنطقة العربية عن طريق تحقيق الاستقرار المنشود ومطالبة الدول المانحة بتنفيذ التزاماتها في هذا المجال تمكيناً للحكومات من تطبيق برنامج العمل ووضعه موضع التنفيذ الكامل.

وضمن إطار تقييم الإنجازات وتبسيط الضوء على أهم التجارب والدروس المستفادة منها، وبهدف مواجهة التحديات المستقبلية، عُقد في بيروت المنتدى العربي للسكان (١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية. ويأتي هذا اللقاء إحياءاً للعشرية الأولى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤. وقام المنتدى باستعراض القضايا السكانية والتنمية المستجدة، لتحليل وتشخيص أسبابها ونتائجها الأساسية والسياسات التي اتخذت بشأنها، واستخلاص الدروس المستفادة منها. وركز المنتدى على عدد من القضايا الناشئة في مجال السكان، ومنها الاتجاهات والتغيرات الهيكلية للسكان في العالم العربي، والتحديات الأساسية والاستجابات الموازية التي تنبثق من هذه التغيرات على مستوى السياسة العامة. وإضافة إلى تقديم منظور متعدد الأوجه في مجالات السكان والفقر والتنمية والشباب، عالج المنتدى مواضيع وتحديات سائدة، مثل ارتفاع معدلات وفيات الأمهات واعتلال الصحة الإنجابية، والمعوقات التي تحول دون تنفيذ الحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين. واختتم المنتدى العربي للسكان أعماله بإصدار إعلان بيروت ٢٠٠٤، الذي تضمن دعوة الحكومات العربية إلى تفعيل السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية البشرية في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتطوير مصادر التمويل الذاتية. كما دعا الإعلان المجتمع المدني والحكومات إلى تعميق التعاون لتهيئة بيئة مواتية للشراكة في مجال السكان والتنمية في مناخ من الشفافية والديمقراطية. وتضمن تأكيداً لأهمية إيلاء الشباب كافة الأولوية والرعاية ودعم البرامج التي تستهدف الوفاء باحتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم وفتح آفاق مشاركتهم الفاعلة. وأشار الإعلان إلى أهمية قيام الشركاء كافة المعنيين بالسكان والتنمية بترجمة توصيات المنتدى إلى تعهدات والتزامات من خلال برامج ومشاريع جديدة مؤكداً على أهمية تنويع مصادر التمويل لتشمل المصادر الوطنية والإقليمية والدولية وأهمية وفاء الدول والمؤسسات المانحة بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للسكان.

وعلى صعيد نشر المعارف، وبهدف صياغة رؤية مستقبلية للانعكاسات التي ستتطوي عليها عملية التحول الديموغرافي وأبعاد ذلك على عملية التنمية المستدامة في الدول العربية، تم إطلاق نافذة إلكترونية خاصة بالوضع الديموغرافي لكل دولة عربية. تتطوي هذه النافذة على تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للمتغيرات الديموغرافية في ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبهدف تقييم إمكانية الدول العربية من تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان، بما في ذلك أهداف الألفية الثالثة.

كذلك، ومن خلال ربط شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا ([www.escwa.org.lb/popin](http://www.escwa.org.lb/popin)) مع مواقع لشبكات إلكترونية أخرى تعنى بموضوع السكان، أصبح من الممكن للباحثين والمعنيين بالسكان التعرف على آخر المستجدات النظرية والعملية في تحليل العلاقة بين السكان والتنمية ومواقف الدول العربية من القضايا الخلافية في هذا المجال.

#### دال- الإطار المستقبلي لعمل الإسكوا في مجال السياسات السكانية

على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي شهدته المنطقة في مجال صياغة السياسات السكانية، وفي مجال إدراك العلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة، إلا أن معظم هذه البلدان لا زالت بحاجة إلى العمل على جانبين:

١- يتمثل الجانب الأول في مواصلة التصدي لقضايا سكانية وتنموية مرتبطة بتحسين حياة السكان والتي تراكت نتيجة لسياسات تنموية سابقة عمدت إلى الفصل بين قضايا السكان الكمية والنوعية وأهملت مسألة العلاقات بين مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية. ففي حين توصل معظم هذه الدول إلى تحقيق تقدم واضح في خفض معدلات الوفيات، ورفع مستوى التعليم وتحسين مستوى الدخل بما في ذلك المستويين التعليمي والاقتصادي للمرأة، وتوفير الرعاية الصحية العامة وخدمات الصحة الإنجابية ومعدلات وفيات الأمهات، ما زالت هناك قضايا سكانية وتنموية يتعين التصدي لها. أبرز هذه القضايا، أن فجوة التفاوتات الداخلية والتعليمية والصحية لا زالت متسعة بين المكونات المختلفة للسكان وبين الرجل والمرأة وبين الريف والحضر وبين بلدان المنطقة. كما أن الخواص الديموغرافية للفقراء تتسم بارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع وفيات الأمهات والأطفال. إضافة إلى أن تمكين المرأة لم يقطع أشواطاً متقدمة في معظم الدول حيث مساهماتها الاقتصادية والسياسية ما زالت منخفضة.

٢- أما الجانب الثاني فيتعلق بالاستجابة إلى التحديات التي ستفرزها الاتجاهات الديموغرافية المتوقعة والتغيرات البنوية للسكان والمرتبطة بالأبعاد والتبعات التي ستركها هذه التغيرات والتخطيط لها ضمن إطار إدانة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. استناداً إلى ما تقدم، فإن التساؤل الحالي، والمطروح على مختلف الصعد، يدور حول ماهية السياسات الإنمائية التي يمكنها أن تستجيب للتحديات الديموغرافية المرتقبة في دول المنطقة. أن الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية شرعت بالتحول التدريجي نحو مراحل أكثر تقدماً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي مهددة الطريق نحو تغيير بنيوي في الهيكل العمري للسكان في المنطقة. فمع الاتجاه التدريجي لمعدلات الخصوبة نحو الانخفاض، ستتغير التركيبة العمرية للسكان فترتفع أعداد السكان في سن العمل بزيادة صافية تقترب من ٣٣ مليون عام ٢٠١٠، بينما ستحافظ الفئة العمرية ٦٥+ على مستوى منخفض في مجموع السكان. أما صافي الزيادة للفئة العمرية ١٥-٢٤ فسوف تصل إلى ١٧ مليون للفترة ذاتها. أن الاتجاهات الهيكلية للسكان في المنطقة، قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لاتجاه معدلات الإعالة نحو الانخفاض بشكل موازي لانخفاض معدلات الخصوبة وقد تكون الفرصة غير سانحة إذا فشلت هذه الادخارات والاستثمارات من رفع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج. وتعتبر التبعات على التنمية إيجابية إذا تزامنت مع سياسات مناسبة ومتجهة بأهدافها نحو الفئات العمرية الشابة، وقد تكون سلبية على التنمية أن لم يستطع متخذي القرار إدخالها في حساباتهم مبكراً واغتنام الفرصة في خلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة في التعامل مع هذه الفرصة. ومن النتائج السلبية التي تلوح في الأفق هي ارتفاع نسبة العاطلين وتفاقم الطلب على الهجرة الدولية.

بناءً عليه، وانسجاماً مع الدور الذي أنيط بالأأم المتحدة في مجال العمل السكاني ككل، وفي كفالة فعالية تنفيذ ورصد وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان، وفي ضوء أهداف إعلان الألفية الثالثة،

ستعمل الإسكوا على جانبين. الأول، وهو استمرار المحافظة على دورها الريادي في المجالات التالية: (أ) رصد التقدم المحرز من قبل الدول العربية في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية كالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر خمس سنوات بعد القاهرة وإعلان الألفية الثالثة؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنشاء السياسات الوطنية ومنهجيات تكاملها مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال عقد الاجتماعات وورش العمل الخاصة؛ (ج) نشر المعارف والمعلومات السكانية عبر شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا.

أما الجانب الثاني، فيتعلق بتوعية المعنيين بالشأن السكاني، وذلك من خلال تسليط الضوء على مستقبل التنمية في ظل تغيرات بنيوية ديموغرافية، وتحذير متخذي القرار بأهميتها وضرورة إدراجها ضمن الخطط الاستراتيجية. وسيتم ذلك من خلال: (أ) تعزيز مستوى المعرفة بشأن العلاقة الحيوية بين القضايا السكانية والتنمية؛ (ب) التوعية المسبقة بالتحديات التي تفرضها ديناميكية السكان والتغيرات الديموغرافية وذلك اعتماداً على الدراسات التحليلية وعقد الندوات العلمية وورشات العمل.

وفي خطوة أولى نحو هذا الاتجاه، صدر حديثاً عن الإسكوا مطوية بعنوان "الملامح الديموغرافية للدول العربية" (ESCWA/SDD/2003/Booklet.2). ويتضمن هذا العمل دراسة تحليلية ورسوم بيانية لمستويات وإتجاهات المؤشرات الديموغرافية كما تبحث هذه المطوية التبعات المستقبلية على مسار التنمية في المنطقة انطلاقاً من تقديرات هذه المؤشرات للعشرية المقبلة وهو التاريخ الذي حدد للتنفيذ أهداف الألفية للتنمية. وتشير الدراسة إلى أن عملية انخفاض الخصوبة والنمو البطيء للفئات العمرية المسنة ودخول شريحة شبابية كبيرة في قوة العمل، ستتيح لعدد من الدول في المنطقة فرصة ديموغرافية تساهم في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انخفاض معدلات الإعالة، وبالتالي زيادة معدلات الادخار والاستثمار. وللاستفادة الكاملة من هذه الفرصة، على الحكومات العربية أن تأخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل رئيسية، هي: (أ) الالتزام السياسي لحل النزاعات الوطنية والإقليمية؛ (ب) صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة قادرة على تحقيق التوازن في سوق العمل وتحويل المدخرات إلى استثمارات فعالة؛ (ج) إدماج السياسات السكانية في عملية التنمية الاقتصادية؛ (د) وفاء الحكومات بالتزاماتها تجاه تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبهدف إبراز أهمية التوازن بين النمو السكاني ونمو الموارد، تم إعداد تقرير السكان والتنمية الذي يعالج موضوع ندرة المياه في العالم العربي (E/ESCWA/pop/2003/12). يبحث التقرير حدة نقص المياه العذبة في المنطقة وأثره على حياة الناس، والتحديات التي تواجه البلدان العربية في مواجهة الطلب المتزايد على المياه المأمونة. كما ينظر التقرير في الاتجاهات السكانية في المنطقة، وفي الخيارات الاستراتيجية المتاحة للبلدان العربية في إدارة إمداداتها النادرة من المياه العذبة، وفي أهمية إدارة الطلب من خلال حفظ المياه واستخدام تكنولوجيات كفاءة. وكذلك يبحث التقرير في وسائل تخفيف الضغط الطويل الأجل على المياه والحد من سرعة النمو السكاني وتحسين خدمات الصحة الإنجابية، بما يمكن من تحقيق التنمية المستدامة المنصفة اجتماعياً.

كذلك تم نشر دراسة ثانية بعنوان "الاستجابة للعولمة: الاتجاهات التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان" (E/ESCWA/pop/2003/24). وتركز هذه الدراسة على العلاقة المتشابهة الأبعاد بين المتغيرات الديموغرافية والتحديات التي تفرزها العولمة وانعكاسات هذه العلاقة على أسواق العمل وانتقالات العمالة في الدول العربية. وتخلص الدراسة إلى تحديد مزيج من السياسات اللازمة لتحقيق قدر من التوازن بين العرض من العمالة واحتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الديموغرافية المتسارعة.

ضمن الإطار ذاته، وحرصاً على أهمية دورها في استشعار التحديات التي تفرضها الديناميات السكانية والتنبيه لها من خلال المنافذ المتاحة، تعمل الإسكوا على استقطاب التمويل اللازم لتنفيذ مشروع عن الهجرة الدولية في ضوء السياسات الحالية والمستقبلية في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال. ويهدف المشروع إلى:

- ١- طرح مسألة مستقبل الهجرة العربية العربية والهجرة الدولية ولفت الانتباه إلى إمكانية تفاقمها وتحريك الاهتمام بالموضوع على مستوى صانعي القرار.
  - ٢- تقييم السياسات والإجراءات والتشريعات والآليات الحالية، في ضوء أهداف المؤتمر الدولي للسكان ١٩٩٤، وفي ضوء البرنامج التنفيذي لإعلان أهداف الألفية الثالثة.
  - ٣- حضّ متخذي القرار على صياغة سياسات إقليمية متكاملة، في ضوء الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة.
  - ٤- تقييم الآليات والبنى الإحصائية المساعدة التي تساهم في تنظيم الهجرة.
  - ٥- المساهمة في دعم عملية البحث والتطوير من خلال تحليل العلاقة بين الهجرة الدولية وعملية التنمية.
  - ٦- وضع الإطار العام لمستقبل الهجرة في المنطقة.
  - ٧- التنسيق مع المعنيين من بلدان المنطقة في مجال بناء القدرات الوطنية بشأن السياسات السكانية المتكاملة المعنية بالهجرة.
  - ٨- البحث في إمكانية تعزيز وتمكين الجهات الوطنية العاملة في مجال الهجرة.
- استناداً إلى ما تقدم، فإن المشروع سيعمل بشكل أساسي على الإجابة عن التساؤلات المطروحة على مختلف الصعد، والتي تدور حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الإقليمية والدولية، والتي قد تتزامن مع تحولات ديموغرافية مرتقبة ستشهدتها دول المنطقة.

